

محضر نهائي للجلسة الرابعة والأربعين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،  
يوم الخميس، ٦ آب/أغسطس ١٩٨١، في الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد ش.أ. ساني (اندونيسيا)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف . ل . اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب . ب . بروكوفيف	
السيد شرنوف	
السيد ف . أ . ساميونوف	
السيد ف . ف . برياخين	
السيد م . م . ابولتوف	
السيد ت . تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف . يوهانس	
السيد خ . ك . كواسالس	<u>الأرجنتين</u>
السيد ج . ف . غومزورو	
السيد ر . أ . ووكو	<u>استراليا</u>
السيد ر . ستيل	
السيد ف . روث	<u>المانيا ( جمهورية — الاتحادية )</u>
السيد ن . كلينغلر	
السيد و . روهر	
السيدش . أ . ساني	<u>اندونيسيا</u>
السيد م . صدق	
السيد هاريومثاران	
السيد ف . قاسم	
السيد و . اشدياق	
السيد ا . سورابتو	
السيد م . جلالي	<u>ايران</u>
السيد ج . زاهرنيا	
السيد ف . س . دي مونتيبيولو	<u>ايطاليا</u>
السيد أ . تشيارابيكو	
السيد ب . كابراس	

الحاضرون في الجلسة

السيد م • بارنجي	<u>ايطاليا</u> (تابع)
السيد أ • دي جيوفاني	
السيد م • أحمد	<u>باكستان</u>
السيد ت • أطفاف	
السيد س • أ • دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س • دي كيروز دوارته	
السيد أ • اونكلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج • م • نوارفالميس	
السيد ب • فوتوف	<u>بلغاريا</u>
السيد اي • سوتيروف	
السيد ساو هلانغ	<u>بورما</u>
السيد نغوى وين	
السيد ثان هتون	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ي • سياووفيتش	
	<u>بيرو</u>
السيد روزك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ب • لوكيش	
السيد ج • فرانك	
	<u>الجزائر</u>
السيد ج • هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • ثيليك	
السيد م • كاولفوس	
السيدة ه • هوب	
السيد أ • ايونسكو	<u>رومانيا</u>
السيد ج • أ • نوك	<u>زائير</u>

الحاضرين سي .

السيد هـ . م . ج . سر . باليهكارا	<u>سرى لانكا</u>
السيد ل . نوربرغ	<u>السويد</u>
السيد هـ . برغلوند	
السيد يو . ايوكسن	
السيد يو ببيوان	<u>الصين</u>
السيد يو منغيا	
السيد وانغ زيون	
السيد بان يوشانغ	
السيد ف . دى لا فورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج . دى بوس	
السيد ر . كوتور	
السيد ر . رودريغيز . نافارو	<u>فنزويلا</u>
السيد أو . اغويلار	
السيد د . س . ماكفيل	<u>كندا</u>
السيد ج . سكينر	
	<u>كوبا</u>
	<u>كينيا</u>
السيد م . الريدى	<u>مصر</u>
السيد أ . ع . حسن	
السيد م . ن . فهمي	
السيد م . الرسان	<u>المغرب</u>
السيد م . الشرايبي	
السيد أ . غارثيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيد ز . غونزاليسراى رينيرو	
السيد د . م . سامرهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ج . ي . لينك	

الحاضرون في الجلسة

السيد د • اردمبيلخ	<u>منغوليا</u>
السيد س • و • بولد	
السيد م • ب • بريماه	<u>نيجيريا</u>
السيد و • و • اكينسانيا	
السيد ت • أنغويي - ايرونزي	
السيد أ • ب • فينكاتسواران	<u>الهند</u>
السيد س • ساران	
السيد ل • كوميفس	<u>هنغاريا</u>
السيد أ • لاكاتوش	
السيد ر • ه • فاين	<u>هولندا</u>
السيد ه • فافنماكرز	
السيد ج • بل	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد تشارلز سي • فلاورى	
السيد ف • ب • ديسيمن	
السيد ك • كريتهرغر	
السيد ر • سكوت	
الآنسة ل • شي	
السيد ي • اوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م • تاكاهاشي	
السيد ك • تاناكا	
السيد ك • شيمادا	
السيد ب • برانكوفيتش	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد ر • جايبال	<u>أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي</u>
السيد ف • بيراساتيغي	<u>للأمين العام</u>
	<u>نائب أمين لجنة نزع السلاح</u>

الرئيس : تواصل اللجنة اليوم نظرها في بنود جدول الأعمال وفي المسائل المتعلقة المتصلة بتنظيم العمل وبطبيعة الحال ، للأعضاء الراقبين في الأدلاء ببيانات ان يفعلوا ذلك ، عملاً بالمادة ٣٠ من القانون الداخلي ، فيما يتعلق بأى موضوع آخر له صلة بأعمال اللجنة . وأود أن أرحب بحرارة بسعادة السفير روث مفوض نزع السلاح وتحديد الأسلحة في جمهورية ألمانيا الاتحادية . والسفير روث معروف جدا في أوساط نزع السلاح وهو غني عن التقديم . أتمنى له اقامة موفقة في جنيف وأتمنى ان تكون الاتصالات التي أجراها بنفسه هنا أفادته في أدائه لواجباته الهامة . والسفير روث مدرج في قائمة المتكلمين اليوم . ويسرني ان أعطيه الكلمة ليكون أول المتحدثين ، لكني أود ، قبل ذلك ، أن أعطي الكلمة الى سعادة سفير منغوليا للدلاء ببيان قصير جدا .

السيد ايردنبليخ (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : سيادة الرئيس ، اسمحوا لي أيضا أن أرحب ، بالنيابة عن الوفد المنغولي ، بممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية السفير روث الذي يشترك في الجلسة العامة التي تعقدها اللجنة هذا اليوم .

ان جميع محبي السلم والذين يعارضون بشدة الحرب الذرية ، يحيون في هذا اليوم ، ذكرى الأحداث المأساوية التي شهدتها هيروشيما وناغازاكي . وأود ، بوصفي ممثلاً لمنغوليا ، البلد الآسيوي المحب للسلم ، أن أقترح على أعضاء اللجنة أن تلزم دقيقة صمت اجلالا لذكرى ضحايا هيروشيما وناغازاكي .

الرئيس : أشكر سعادة ممثل منغوليا على هذا البيان وأوافقه على ان تلزم دقيقة صمت في ذكرى اولئك الذين ماتوا أثناء قصف هيروشيما . لنقف جميعا ولنلزم دقيقة صمت .

وقفت اللجنة دقيقة صمت .

السيد روث (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : سيادة الرئيس ، يسعدني أن أجد نفسي في هذه اللجنة وأشعر بالامتنان لكم لترحيبكم بي بهذه العبارات الرقيقة . وأتمنى لكم ، ردا على ذلك ، حظا سعيدا طوال الشهر الذي ترأسون فيه هذه اللجنة الهامة . وأود أيضا أن أشكر سلفكم سعادة ممثل الهند عن العمل الذي أنجزه لفائدة اللجنة في الشهر السابق .

ومن دواعي الشرف العظيم أن أعرض اليوم الخطوط العامة لموقف جمهورية ألمانيا الاتحادية لمشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي قدمته الى اللجنة اليوم استراليا وبلجيكا والمملكة المتحدة واليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية . وأنا أقوم بهذا العمل تأكيدا لدعم حكومتي للجنة نزع السلاح والمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح الدولي وتحديد الأسلحة .

انني أدرك تماما البعد التاريخي لما حدث في ٦ آب/اغسطس في هيروشيما كرمز لا ممل الانسان في عالم يخلو من الحرب . والدرس المستخلص من آلام الحروب الماضية والحاضرة وما يمليه العقل يجب أن يقودنا الى الاستنتاج بأنه يجب اليوم ، في عهد الأسلحة النووية ، أن توجه السياسة بكليتها وجهة السلم . فلم يعد في المستطاع اعتبار الحرب والنزاعات العسكرية خيارات مسموح بها في القرار السياسي . يجب ، عوضا عن ذلك ، أن تحدد السياسة بكليتها بما يمليه هدف الحيلولة دون النزاع العسكري بجميع الوسائل السياسية المتوفرة . وهذا يقتضي من جميع الدول أن تحترم مبدأ التخلي عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وهو المبدأ المتجسد في ميثاق الأمم المتحدة ، وأن تأخذ مأخذ الجد الالتزام القاضي بممارسة الانضباط في استعمال القوة العسكرية .

ان نزع السلاح وتحديد الأسلحة يستخدمان ، تبعا لذلك ، كوسيلتين لسياسة رشيدة تستهدف ترجمة مبدأ التخلي عن القوة الى اتفاقات لنزع السلاح فيتم ، على هذا النحو ، الاسهام في تحقيق سلم يمكن الركون اليه .

والجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهيئة نزع السلاح ولجنة نزع السلاح هي حلبيات النقاش العالمي بشأن السياسة الأمنية التي تزداد أهمية باستمرار . وكما قال المستشار شميدت في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، فاننا نحتاج الى مشاركة سياسية شاملة في الأمن لصالح السلام . والمهام التي نواجهها اليوم أشد الحاحا من أى وقت مضى . وقدرة الأسلحة الحديثة على التخريب وما تستأثر به النفقات العسكرية اليوم عبر أنحاء العالم تضطرنا الى العمل في كل فرصة تتاح ، ببذل جهود متضافرة لوضع تدابير ملموسة يمكن التحقق منها للحد من الأسلحة وخفضها .

وفي الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، وصف وزير الخارجية غينشر نزع السلاح بأنه " أعظم مهام الثمانينات " . وشدد ، في هذا الصدد ، على أهمية هذا الموضوع بالنسبة لسياسة بلده . ونحن نرى ان نزع السلاح وتحديد الأسلحة عنصران جوهريان في أى سياسة تهدف الى ضمان السلم والتعاون القائم على المشاركة .

ولجنة نزع السلاح بجنيف هي في الوقت الحالي محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد ذو الاختصاص العالمي الذي يعالج قضايا نزع السلاح على وجه التحديد . وهذه مسؤوليية كبرى . وأنا متأكد من اننا نود أن نرى اللجنة تتقدم وتحقق نجاحا ملموسا في أعمالها . ولكن مع الأسف ، لم يتحقق النجاح حتى الآن هذه السنة . ولذلك ليس هناك ما يبعث على الشعور بالغبطة . لكن ليس هناك مدعاة الى الاستسلام أيضا . وحسب المرء ان يتخيل مدى فقـر الدبلوماسية الدولية لو لم توجد هذه اللجنة أو الأنشطة المتعددة داخل الأمم المتحدة ، ومختلف الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية الى تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ولذلك فان الشعور بالخيبة لانعدام نتائج ملموسة يضا هيه الاقتناع بأن الأدوات المتاحة توفر اطارا للمفاوضات يمكن بل يجب استخدامه .

وهذا يصدق أيضا على أنشطة الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، الذي أحرز تقدما كبيرا أثناء السنتين الماضيتين بإدارة دبلوماسيين اثنين لهما خبرة كبيرة هما السفير أدينيغي من نيجيريا والسفير فارثيا روبلس من المكسيك .

ولقد سبق ان أسهمنا مع فيرنا من الدول في المناقشات التي جرت في دورة هذه السنة للفريق العامل . اذ قدم السفير فايفر في ١٨ حزيران /يونيه ورقة عمل تلخص الغايات والمبادئ التي نرى ضرورة تضمينها في برنامج شامل لنزع السلاح . وبينما في الورقة اننا نعتبر ان البرنامج الشامل لنزع السلاح له قيمة خاصة نظرا لأنه يمكن أن يوفر اطارا من المفاهيم لمفاوضات نزع السلاح ، ويضع تعريفا لمعايير ومبادئ تحديد الأسلحة ونزع السلاح ومن ثمة يوفر أساسا هاماً لاجراء مفاوضات ملموسة .

ومن خلال ورقة العمل التي قدمها السفير فايفر أردنا ، مع المشتركين في تقديمها ، مساعدة هذه اللجنة على أداء المهمة التي كلفت بها لاعداد الدورة الاستثنائية القادمة المكرسة لنزع السلاح . ونريد اليوم أن نخطو خطوة جديدة بتقديم مشروع نص كامل يرد في ورقة العمل

المعروضة عليكم والمقدمة من البلدان التي ذكرتها • وهذا المشروع يركز على أساس الأعمال المضطلع بها حتى الآن ويستهدف زيادة تطوير النتائج المحققة • وهو يهدف إلى إبراز الشكل والمضمون اللذين يمكن ، في رأينا ، أن يجعلنا برنامجا شاملا لنزع السلاح مقبولا للجميع •

وبهذه المساهمة في المناقشة فاننا نواصل السير على الطريق الذي اتبعناه منذ البداية بشأن هذا الموضوع • ونحن ندرك ان مشروع وضع برنامج شامل لنزع السلاح محل اهتمام خاص بالنسبة لأصدقائنا من البلدان غير المنحازة ، وقد أيدناهم على الدوام في هذا المسعى • وأود التذكير بالمساهمة التي قدمناها في عام ١٩٧٩ (ورقة العمل A/CN.10/8 المؤرخة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٩) عندما كان الغرض أولا هو وضع " عناصر " لبرنامج شامل لنزع السلاح في إطار هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة • ونحن نسترشد في مساهمتنا الجديدة بالرغبة في تيسير النهوض الفعال بكافة الجهود الجديدة التي تبذل لنزع السلاح وتحديد الأسلحة • وهذا يعني ، في رأينا ، انه يجب أن يغفل البرنامج الغايات طويلة الأجل ، لكن لا بد أن يكون ، في الوقت ذاته ، موجها صوب الغايات الممكن تحقيقها في المستقبل المنظور • ونحن ندرك ان برنامجا بدون منظور يتحول إلى عمل رتيب كما ان أي برنامج يخلو من الأساس بالواقع يصبح مبعثا على الخيبة والاستسلام • وعليه نحن نهدف إلى برنامج يتطلع إلى المستقبل ويكون واقعا في آن واحد •

اننا جميعا ندرك ان الجهود الرامية إلى نزع السلاح وتحديد الأسلحة قد ازدادت صعوبة خلال السنوات القليلة الماضية • وقد قيل الكثير بهذا الشأن في هذا المحفل • وهذه اللجنة تدرك انه يجب عليها ألا تعتق في أدائها لمهامها ، موقف الألفاظ والتمييز فقد سجلت ، بقلق ، نزاعات عسكرية وأعمال عدوانية في أنحاء مختلفة من العالم • ولم يعثر حتى الآن على حل سياسي لأفغانستان كما تطالب أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة • والجهود التي بذلتها بلدان عدم الانحياز ، خاصة منها الدول الإسلامية ، لم تكلل ، لسوء الطالع ، بالنجاح حتى الآن • ويؤمل ان تساعد مبادرة البلدان العشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية على التوصل إلى حل • فالدول الغربية شددت على التغييرات المتسببة في عدم استقرار التوازن العسكري بين الشرق والغرب • ونحن مقتنعون ان السلم والاستقرار بين الشرق والغرب يخدمان السلم العالمي وان عدم الاستقرار في هذه المنطقة يؤدي إلى آثار ضارة على مناطق أخرى • وتبعاً لذلك ، يرى أعضاء حلف شمال الأطلسي ان التوازن العسكري المستقر يمثل مساهمة هامة في الأمن والسلم عموماً • وهدف تحديد الأسلحة هو تحقيق مثل هذا التوازن بأدنى مستوى ممكن من الأسلحة ، وخاصة الأسلحة النووية • هذا هو الهدف الذي يستند إليه قرار أعضاء حلف شمال الأطلسي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ • ومع مراعاة زيادة اختلال التوازن على حساب الغرب في ميدان الصواريخ النووية متوسطة المدى اتخذ أعضاء الحلف قراراً نحن على قناعة بأنه يمكن وصفه بالقرار المسؤول والمتطلع على حد سواء • وهو يتضمن عنصرى الانضباط والاعتدال بوصفهما أداتين ممكنتين للحيلولة دون سباق التسلح حيث انه يتسم بما يلي :

كان قرار التحديد اللازم لغرضي الدفاع والردع ، مرتبطاً بعرض اجراء مفاوضات تهدف إلى تحديد وخفض عدد نظم الأسلحة لدى كلا الجانبين •

وتعلق أهمية كبرى على الشفافية والتأكد من الأعداد ، فعدد المنظومات الجديدة ، التي تم الحد فيها منذ البداية أعلن عنه قبل وزعها بأربع سنوات ،



ان وزع منظومات جديدة في المستقبل لن يزيد من العدد الجمالي للأسلحة النووية في أوروبا بل ان هذا العدد سوف يقلص في الواقع . ففي كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ اتخذ قرار على صعيد منظمة حلف شمالي الأطلسي بسحب ١٠٠٠ رأس نووية من أوروبا . وقد نفذ هذا القرار فعلا . وبالإضافة الى ذلك فان الأسلحة الجديدة سوف تأخذ مكان المنظومات القديمة . على هذا النحو ، فان المستوى المنخفض من هذه الأسلحة لن يرتفع .

ويتجه اهتمامنا الآن نحو فتح مفاوضات أمريكية - سوفياتية في أواخر هذه السنة . ونحن مستبشرون كثيرا باحتمالات بدء هذه المفاوضات . والحلفاء الغربيون يقومون بتحضيرات مكثفة لغرض هذه المحادثات .

وبقدر شفافية الامكانيات والأنشطة العسكرية الحالية ، وبقدر امكانية التنبؤ بالسلوك العسكري للطرف الآخر ، بقدر ما ، تكون المفاوضات حول الحد من الأسلحة مثمرة . وتبعاً لذلك ، فان تدابير بناء الثقة التي تم الاتفاق عليها فعلا في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٧٥ هامة . ونولي للسبب نفسه أهمية كبرى للمقترح الداعي الى مؤتمر بشأن نزع السلاح في أوروبا الذي تقدمت به أصلا حكومة فرنسا . وسيعقد هذا المؤتمر في اطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وسيكلف في البداية بمهمة وضع تدابير لبناء الثقة تطبق على أوروبا بأسرها . وقد أجل مؤتمر المتابعة في مدريد ، المكلف بصياغة ولاية محددة لمؤتمر نزع السلاح هذا ، أعماله في نهاية تموز /يوليه وسيستأنف في تشرين الأول /أكتوبر . ونحن نأسف لأن النتائج المأمولة لم تتحقق حتى الآن وذلك برغم المقترح الغربي البناء البعيد الأثر ، ونأمل أن يتسنى لمؤتمر مدريد التوصل الى نتيجة موضوعية ومتوازنة في أواخر هذه السنة .

ان المفاوضات القادمة المتعلقة بالأسلحة النووية متوسطة المدى والمساعي الرامية الى تحقيق توافق للآراء بشأن ولاية مؤتمر نزع السلاح في أوروبا في اطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تتسم بأهمية قصوى بالنسبة للعلاقات بين الشرق والغرب وأمن الدول المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وستكون هذه المفاوضات والمساعي استكمالاً لمحادثات فيينا المتعلقة باجراء تخفيضات متبادلة ومتوازنة في القوات ، ولعملية محادثات " سالت " ، وتبرهن على ان من الممكن اجراء مفاوضات ملموسة حتى في الظروف الدولية العسيرة . وهي تستهدف في الظروف الأميية السائدة بين الشرق والغرب تيسير ضمان الثقة عن طريق المزيد من شفافية السلوك العسكري وامكانية حسابه ، وعن طريق الانضباط في استخدام القوى العسكرية وخلق توازن مستقر بأدنى مستوى عسكري ممكن .

ونحن على قناعة بأن وصول هذه المفاوضات الى نتائج ناجحة سوف يعود بالفائدة على السلم العالمي . ونذكر في الوقت ذاته ان المفاوضات والاتفاقات بين الشرق والغرب لا يمكن ان تكون سوى جزء من المساعي العالمية الرامية الى نزع السلاح ومراقبة الأسلحة . ويجب ان تقترن بمفاوضات واتفاقات على صعيد دولي وفي مناطق أخرى . وأعمال هذه اللجنة ، والمعاهدات المهمة كمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة تلاتيلولكو القاضية بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، والحوار الشامل على صعيد الأمم المتحدة وخاصة الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ما هي الا خطوات قليلة على الطريق حتى الآن .

لقد رأى المسؤولون عن فكرة وضع برنامج لنزع السلاح ان من الضروري اعطاء حوافز جديدة لجهود نزع السلاح • ونحن نشاطرهم هذه الفئاعة ، كما اننا متأكدون من ان الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة المكروسة لنزع السلاح بامكانها حقا ان توفر حوافز هامة باعتمادها مثل هذا البرنامج •

وقد تساءلنا كيف يمكن ان يصاغ هذا البرنامج ليكون مقنعا وفعالا ويمكن في الوقت ذاته ان يحظى بالقبول بتوافق الآراء • وتتضمن الورقة المعروضة عليكم الأفكار التي نعتبرها نحن ويعتبرها أعضاء آخرون في هذه اللجنة هامة ومفيدة • واقتدينا ، ما أمكن ، في صياغتنا لهذه الورقة بالأعمال السابقة لكننا طورنا بعض النقاط • واسمحوا لي ان أخص بالذكر عناصر قليلة من هذه الورقة :

١ - اننا نستخدم في الورقة مصطلحين هما " نزع السلاح " و " تحديد الأسلحة " • فنزع السلاح يراد به الاشارة الى الهدف الطويل الأجل المتمثل في نزع السلاح الكامل والعام تحت رقابة دولية فعالة ، وكذلك القيام ، على الصعيد العالمي ، بعملية تستهدف التخلص تدريجيا من الأسلحة •

ويراد بتحديد الأسلحة كامل الجهود التعاونية الرامية الى تقييد استخدام القووة العسكرية في هذا العالم المسلح برغم استمرار الاختلافات قصد النهوض بالاستقرار والشفافية في المجال العسكري ويتم على هذا النحو تحسين امكانيات التحكم في الأزمات والحيلولة دونها • وتحديد الأسلحة يشمل بوجه خاص الحد من الأسلحة وخفضها بشكل يمكن التحقق منه خدمة للهدف المتمثل في التوصل الى توازن عسكري مستقر •

٢ - ومن الطبيعي ان تكون للجهود الرامية الى الحد من الأسلحة النووية وخفضها أهمية خاصة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة • ولهذا السبب نولي أهمية عظمى لعملية " سالت " • بيد انه لا يسع أي واحد منا ان يتجاهل ، في اطار المساعي الرامية الى الحد من الأسلحة النووية وفقا للمادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار ، ان الأسلحة التقليدية لا تزال تستخدم في النزاعات اليوم وان نزع السلاح النووي بدون ثقة ، فان البيانات الموثوقة بشأن الامكانيات الحالية والتحقق الكافي لا يمكن ان تتوفر لها سوى آفاق محدودة من النجاح الدائم • وفي هذه الميادين التي تشهد مساعي متوازية يمكن ، في رأينا ، لبرنامج واقعي شامل لنزع السلاح ، ان يكون مفيدا بشكل خاص فيما يتعلق بنزع السلاح النووي ونزع السلاح عموما على حد سواء •

٣ - ونحن نعتبر البرنامج الشامل لنزع السلاح مجملا عاما للمفاوضات الجارية حاليا في هيئات أخرى واطارا مفاهيميا لمختلف المفاوضات التي ستجرى في المستقبل • وينبغي ان يوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح ، بمفاهيمه واقتراحاته الملموسة بهدف تيسير المفاوضات بغض النظر عن الهيئة التي تجرى فيها هذه المفاوضات • وبديهي ان من الواجب ان تحتل المفاوضات في لجنة نزع السلاح ذاتها وأنشطة الأمم المتحدة مركزا خاصا في البرنامج الشامل لنزع السلاح •

٤ - ونعتبر ان من الضروري ان يعمل البرنامج الشامل لنزع السلاح ، الذي سوف تعتمده الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكروسة لنزع السلاح ، على تحسين الظروف لتحقيق تدابير نزع السلاح تكون ملموسة وقابلة للتحقق ، اذ ان مجرد اعلانات نزع السلاح او المجادلات او المطالب غير الواقعية لنزع السلاح لن تكون كافية لتحسين فرص السلم في زماننا •

٥ — ونحن نعتبر ، واضعين هذا نصب أعيننا ، النقاط التالي ذكرها من البرنامج الشامل لنزع السلاح ذات أهمية خاصة ، وهي تصدق على الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية بيسة سواء بسواء :

• يجب أن يكثف الحوار على الصعيد العالمي الجارى بشأن القضايا الأمنية •  
فبقدر ما تجد هناك من تطورات دولية ايجابية يكون هذا الحوار مثمرا •

والا تفاق بشأن تدابير ملموسة لبناء الثقة ، وهي التدابير التي يتعين تكييفها وفقا للأوضاع المحددة التي تختص بها كل منطقة على حدة والتي تزيد من شفافية وامكانية حساب أنشطة كل طرف ، تمثل طريقة للاقلال من الحذر والخوف والتوتر والعدوان على الصعيد العالمي • وبتخاذ تدابير ملموسة لبناء الثقة نتصدى للأسباب الجذرية لترايد الأسلحة •

ونعتبر الأنشطة الجارية في منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الشفافية في الامكانيات والميزانيات العسكرية والمقارنة بينها قاعدة أخرى تقوم على أساسها جهود نزع السلاح حاضرا ومستقبلا ومساهمة في بناء الثقة • ولذلك نؤيد زيادة تطوير النظم الموحدة لتقديم التقارير بشأن المصروفات العسكرية • وهذا العمل خطوة أولية واقعية صوب تخفيض النفقات العسكرية تخفيضا متوازنا •

ويمكن ان يودى انشاء سجلات في اطار الأمم المتحدة أيضا الى امكانية الاعتماد على البيانات المتعلقة بالامكانيات العسكرية والمقارنة بينها •

ويبقى التحقق عنصرا أساسيا في جميع الجهود الرامية الى تحديد الأسلحة ونزع السلاح • وتقوم الحاجة الى طرق فعالة وعملية للتحقق كي تجد الدول مبررا لاقامة أمنها بشكل متزايد على أساس اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح أيضا • والتحقق الكافي أمر لازم أيضا لضمان الاحترام الفعلي للاتفاقات المبرمة • وعن طريق التحقق الفعال ، الذى يقترن بالتخلي عن السرية المفرطة ، يمكن ان تتحقق الثقة في تحديد الأسلحة وجهود نزع السلاح ، وهو ما يلزم للحصول على تأييد يعتد به عامة من الجمهور •

٦ — ان جدارة البرنامج الشامل لنزع السلاح ذاتها بالتصديق تتوقف على مدى واقعية أهدافه • ونحن نوافق على ألا يقتصر البرنامج على المبادئ وحدها بل ينبغي ان يتضمن تدابير ملموسة كذلك • وينبغي ان تسند أهم هذه التدابير للمرحلة الأولى • وأى شيء يمكن تحقيقه الآن او في المستقبل العاجل يجب ان يحظى بالأولوية • وكل خطوة لها أهميتها •

لكن علينا ان لا نتغافل عن اننا نعالج برنامجا ، وهو ليس أقل من ذلك ولا أكثر ولا يمكن ان نتوقع من هذا البرنامج ان يحدد الوقت الذى يجب فيه على الدول الدخول في مفاوضات معينة ومتى يجب عليها التوصل الى نتائج •

وهذا لا يعني اننا نعتبر ان عنصر الوقت عديم الأهمية اذ اننا نضع هذا العنصر فى الحسابان في مشروعنا عن طريق اقتراح عمليات استعراض دورية بوصفها عنصرا مركزيا في البرنامج الشامل لنزع السلاح • وهذا المقترح يقوم على أساس الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي تشدد الفقرة ١٠٩ منها على ضرورة مواصلة الاستعراض •

وينبغي ان يكون الهدف من وراء عمليات الاستعراض تحليل التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج ، وبعبارة أخرى اجراء نوع من التقييم المؤقت وهذه الاستعراضات تخدم غرضا ، وهو توضيح ما اذا كان يمكن اعتبار المرحلة الحالية من البرنامج قد اكتملت . فيتسنى عندئذ بحسب الخطوات اللازمة اتخاذها بعدئذ ويتحدد تاريخ الاستعراض القادم .

وينبغي ان يضمن نسق هذه الاستعراضات الدولية فعاليتها القصوى . ونحن نعتبرها البند الرئيسي في البرنامج الشامل لنزع السلاح . وهي توفر الدفعات التي نريدها ان تتمخض عن البرنامج الشامل لنزع السلاح .

ان الترابط المتزايد لجميع أنحاء العالم والالتزام بصيانة السلم ينطبقان على العالم بأسره . وتبعاً لذلك ينبغي أن نبذل قصارى الجهد في المساهمة في حيوية وفعالية المناقشات في اطار الأمم المتحدة والمفاوضات في لجنة نزع السلاح بجنييف .

هذه هي المهمة الكبرى الملقاة على عاتق لجنة نزع السلاح . ولا ينبغي التقليل من أهمية العمل المضطلع به في هذا المقام . ولا ينبغي ان يقاس فقط بالاستناد الى عدد الاتفاقات التي أعدت للتوقيع . فتفاني عدد كبير من الدول على اختلاف مصالحها في سبيل عمل لجنة نزع السلاح والتقدم المحرز في تحديد الأسلحة ونزع السلاح - وأعني في هذا المقام الفريقين العاملين المعنيين بالأسلحة الكيميائية والأسلحة الاشعاعية - لمن بواعث التشجيع حقا . وبالنظر للتحضيرات المتعلقة بالدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح يصدق هذا أيضا على الفريق العامل للبرنامج الشامل لنزع السلاح . ويجب ، في الدورة الاستثنائية الثانية ، ان تجرى متابعة ناجحة لأعمال الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي جاءت نتيجة مبادرة من بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة . ولعل من أهم المساهمات في تحقيق هذا الغرض ضمان اعداد البرنامج الشامل لنزع السلاح بشكل دقيق قدر الامكان وعلى نحو يزيد من فرص قبوله بتوافق الآراء . هذا هو الهدف الدافع للمشروع الذي نالني شرف تقديمه اليوم .

الرئيس : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية الموقر على بيانه وعلى الكلمة الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي ، أود أن أرحب بالسيناتور كليبورن بل ، عضو مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة وأقدم أعضاء الأقلية في لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ ، لوجوده بيننا . وقد جاء ليشهد عمل اللجنة بصفة مراقب ، وأمل أن يتاح له الوقت ليجتمع بالأعضاء ويتبادل معهم وجهات النظر .

السيد اوكلوا (اليابان) : السيد الرئيس ، على الرغم من انني ألمحت شخصيا في جلسة غير رسمية للجنة الى انه ربما كان بإمكاننا ان نختصر مجاملاتنا ، أود أن أرحب بكم ترحيبا حارا بمناسبة وصولكم الى جنيف وأن أهنيكم على توليكم الرئاسة خلال الشهر الأخير من دورتنا لعام ١٩٨١ . وأود أيضا أن أعرب باسم وفدي عن أخلص مشاعر المتان للسفير فينكاتسواران ، للفترة الممتعة التي هيأها لنا جميعا وللأسلوب البارع والفعال الذي ترأس به أعمالنا وتولى مقاديرنا خلال شهر تموز/يوليه . وهل لي أيضا أن أنتهز هذه المناسبة لأرحب بالسفير روث ، مندوب جمهورية ألمانيا الاتحادية ، لوجوده بيننا هذا الصباح ، وأن أشكوه على تقديمه الوثيقة CD/205 رسميا الى اللجنة . ان وفدي هو أحد الوفود التي اقترحت اعداد هذه الوثيقة . واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن ترحيب وفدي بالسيناتور بل من الولايات المتحدة الأمريكية .

في اجتماع رؤساء دول وحكومات سبع دول عقد في اوتاوا في ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه ١٩٨١ ، وجه السيد زنكو سوزوكي ، رئيس مجلس الوزراء الياباني ، من جديد نداء قويا الى زملائه الستة بشأن ضرورة نزع السلاح النووي . ولقد كان اعتبار نزع السلاح البند الذي يحتل أعلى درجة من الأولوية في جدول الأعمال ، منذ وقت طويل ، الموقف الأساسي لليابان في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح .

وفي عام ١٩٤٥ ، أي منذ ٣٦ سنة ، عندما أصبحت اليابان ضحية الأسلحة النووية ، لم يكن هناك سوى دولة واحدة حائزة للأسلحة النووية في العالم . وهذا العدد يتزايد ، وسيستمر في التزايد في السنوات القادمة ، ما لم تتمكن كلاً الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية من بذل جهد متضافر لتعبئة الحس الانساني المشترك من أجل مقاومة هذا الاتجاه الانتحاري . وينبغي ، بطبيعة الحال ، ان يكون هدفنا النهائي تقليص العدد الحالي للدول الحائزة للأسلحة النووية الى الصفر — عن طريق ازالة الكاملة والشاملة للأسلحة النووية من هذا الكوكب . ولما كان من غير المتوقع ، ولا يمكن ان يكون المتوقع ان ذلك سوف يحدث في المستقبل القريب ، لذا يجب علينا ، في نفس الوقت ، ان نحاول على الأقل ان نحول دون ازدياد العدد الحالي . ولهذا فان حكومة اليابان تعتبر نظام عدم الانتشار القائم مساهمة هامة في السلم والأمن الدوليين في العالم الراهن . وهذا النظام ، رغم كل عيوبه يجب ان يستمر . ويجب ان نحول دون انهياره . ويجب ان نزيد من تعزيزه حتى يمكن مواصلة تحقيق هدف منع زيادة انتشار الأسلحة النووية ، وفي الوقت نفسه بالطبع ، اتاحة وتشجيع التطبيق السلمي للطاقة النووية في البلدان المحتاجة في العقود القادمة .

ولكن يجب علينا ، نحن أعضاء هذه اللجنة ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ، ألا ننسى ما حدث في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في السنة الماضية . يجب ان نتذكر تلك الدول ان فشل هذا المؤتمر في اعتماد بيان ختامي يرجع الى عدم احراز تقدم في نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار . وتعتبر مسألة وقف الانتشار الرأسي ، من وجهة نظر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على الأقل ، أكثر الحاحا بكثير من مسألة الحيلولة دون الانتشار الأفقي ، بالنظر الى ان نظام معاهدة عدم الانتشار قد حال حتى الآن دون هذا النوع الأخير من الانتشار . ويجب على جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ان تبذل جهودا أكبر بكثير من أجل نزع السلاح النووي . وهذا أمر أساسي دون أدنى ريب ، لا من أجل الابقاء على نظام عدم الانتشار القائم فحسب ، بل في الواقع لبقاء البشرية نفسه . وهو ليس مجرد مسألة انشاء أفرقة عاملة مخصصة أو اجراء مشاورات غير رسمية منظمة في هذه اللجنة . انه مسألة على درجة خطيرة من الأهمية ، مسألة يتوجب تحقيق تقدم موضوعي حقيقي بشأنها قبل ان يفوت الأوان .

لقد قدمت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها ، على مر السنين ، عددا هائلا من المقترحات بشأن نزع السلاح النووي . وأمامنا في هذه اللجنة قائمة كاملة بهذه المقترحات تحت عنوان " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " . واليابان لا تعارض أيها منها ، بشرط ان يكون قابلا للتطبيق العملي في الظروف الحالية . الا انه لا مناص لنا من الاعتراف بأن أيها من هذه المقترحات لن يتحقق بسهولة اذا بقي النظام الدولي القائم — الذي يتميز بمجابهة بين الشرق والغرب — امتدادا للفترة التي أعقبت الحرب مباشرة .

ولهذا السبب أكد وفدى مرارا على الحاجة الملحة الى تحقيق حظر شامل للتجارب النووية ، باعتباره التدبير الوحيد الذى يبدو ممكنا من الناحية العملية في الظروف الراهنة ، وبالتالي أهم تدبير في الوقت الحاضر . وهو التدبير الوحيد الذى تجرى ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية بشأنه مفاوضات جدية منذ ١٩٧٧ ، حتى ان هذه الدول قدمت الينا من وقت لآخر تقارير مرحلية بشأن مفاوضاتها . ومن شأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب أن تكبح مواصلة التطوير النوعي للأسلحة النووية ، وبذلك تكون أول خطوة هامة نحو نزع السلاح النووى .

لقد أعرب وفدى عن تأييده انشاء فريق عامل يعنى بالحظر الشامل للتجارب في هذه اللجنة ، بوصف ذلك أحد الأساليب الممكنة لحرارز تقدم بشأن هذه المسألة . وسواصل الدعوة الى انشاء هذا الفريق العامل . واسمحوا لي بأن أوكد مع ذلك على ان انشاء الفريق العامل ليس هو الهدف في حد ذاته ، وانما المهم هو بدء مناقشات ومفاوضات موضوعية في هذا المحفل المتعدد الأطراف . وبدء مثل هذه المشاورات المتعددة الأطراف ، التي تأخرت كثيرا ، يزداد أهمية مع اقتراب موعد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة . ان الاكتفاء بانشاء فريق عامل يعنى بالحظر الشامل للتجارب هو انجاز واه حقا ، ولكن لو تمكنت لجنة نزع السلاح من ان تدرج هذا الانجاز وحده في تقريرها الى الدورة الاستثنائية في السنة القادمة ، فان ذلك سيعني شيئا ما . ويجب ان يكون في مقدورنا ان نقدم في الدورة الاستثنائية في السنة القادمة تقريرا عن قدر من التحرك في الاتجاه الصحيح .

وفي هذا الصدد ، فاني أحث من جديد الدول الثلاث المعنية الحائزة للأسلحة النووية على استئناف مفاوضات الثلاثية بشأن الحظر الشامل للتجارب دون مزيد من الابطاء . وفي الوقت نفسه ، أذكر من جديد مندوبي هذه الدول الثلاث الموقرين بأني وجهت اليهم بعض الأسئلة في هذه اللجنة في ٧ آب/اغسطس ١٩٨٠ بصدد التقرير الثلاثي الذى قدموه الينا في العام الماضي .

وبالمناسبة ، لقد لاحظت حكومتي ان السيد اوجين ف . روستو ، مدير وكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة ، قد أشار ، في بيانه أمام لجنة خدمات القسوات المسلحة في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة في ٢٤ تموز/ يولييه ١٩٨١ ، الى معاهدة الحد من التجارب الجوية للأسلحة النووية ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية ، اللتين وقع عليهما كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وقال السيد روستو انه يعتقد ان لهاتين المعاهدتين حسنات وانه ينبغي لحكومة الولايات المتحدة المضي في العمل بهما . وترى حكومتي ان هذا البيان جد يربو بالا اهتمام من ناحية تشجيع نزع السلاح النووى .

ومما يؤسف له ان الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل اجراء تجارب التفجيرات النووية . وقد تلقت تعليمات بأن أكرر معارضة اليابان لأية تجربة نووية تجرى من جانب أية دولة أيا كانت . وأنتقل الآن الى مسألة الضمانات الأمنية السلبية .

انه لا أمر طبيعي جدا أن ترغب أى دولة تخلت عن احتياز الأسلحة النووية في تأمين نفسها من استخدام الدول الحائزة للأسلحة النووية الأسلحة النووية ، او التهديد باستخدامها ، ضدها . ومثل هذه الدولة لها كل الحق في أن تتوقع احترام مركزها كدولة غير حائزة للأسلحة النووية ، وعدم تعريض أمنها للخطر بسبب عزوفها عن الخيار النووى المتاح لها ، وهي تشعر ان من حقها

أن تحصل على ضمانات بأن لا تتعرض في أى وقت من الأوقات لهجوم بالأسلحة النووية ، ما لم تبدأ هي نفسها بشن هجوم على دولة حائزة للأسلحة النووية أو على حلفائها ، بدعم أو بمشاركة من دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية .

وفي سبيل تلبية المطالب المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد ، يبذل الفريق العامل المخصص للضمانات الأمنية جهده منذ ١٩٧٩ لتحقيق تقدم في هذا الميدان . ويود الوفد الياباني ان يعرب عن تقديره العميق للسيد البرادعي من مصر والوزير سيارابيكو من ايطاليا لجهودهما الدائبة والمنهجية لدفع عملنا بشأن الضمانات الأمنية السلبية ، بوصفهما الرئيسين المتعاقبين للفريق العامل . ولقد أعجبنا بوجه خاص في دورة اللجنة في هذا العام بمختلف ورقات العمل التي قدمها الينا السيد سيارابيكو بشأن مضمون الضمانات الأمنية السلبية المحتملة وبشأن تحديد مختلف سمات الضمانات التي يمكن ان تقدم الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وأود أن أهنيء السيد سيارابيكو على الأسلوب البارع الذي أنهى به الجزء الموضوعي من المناقشات في فريقه العامل ، في الأسبوع الماضي في ٢٨ تموز/يوليه .

وبطبيعة الحال ، فان الأمر المثالي هو امكن ضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن طريق اتفاقية دولية شاملة وحيدة . الا ان هذه الامكانية بعيدة كليا عن الواقع ولا يمكن التوصل الى توافق في الآراء بشأن هذا النهج . فعلى ان نكون واقعيين ، وان نتجنب نشدان الكمال منذ البداية . ولهذا اعتمدنا النهج الأكثر واقعية ، وهو ان نعتبر الاعلانات الفردية التي سبق ان صدرت عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية نقطة انطلاق ، وان نحاول استخلاص العناصر المشتركة لهذه الاعلانات الخمسة ، وان نستخدم هذه العناصر في محاولة للتوصل الى صيغة مشتركة للضمانات الأمنية .

وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نشير اشارة خاصة جدا الى المساهمة الهامة التي قدمها السفير فاين ، مندوب هولندا ، في البيانات التي ألقاها في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، و ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨١ و ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨١ . ان بيانات السفير فاين تقدم تحليلا في غاية الأهمية ، وفي نظر حكومة اليابان تشكل المقترحات الهولندية أساسا واقعيا ومباشرا بالخير، لتستد اليه مداولا تنا في هذه اللجنة .

ومن الطبيعي أن تكون الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مهتمة بالحصول على أكبر درجة من الضمانات فيما يتعلق بأمنها ، ولكن علينا ألا ننسى في الوقت نفسه ان الدول الحائزة للأسلحة النووية هي التي يجب أن تقدم الضمانات . وبالتالي ، فانه يهيم وفدى أن يسمع المزيد من الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن الاقتراح الهولندي .

وقبل أن أختتم حديثي عن هذا الموضوع ، أود أن أعلن عن رأي وفدى بأن اتخاذ ترتيبات دولية فعالة بشأن الضمانات الأمنية السلمية من شأنه أن يساعد على تعزيز نظام عدم الانتشار القائم ، ويمكن أن يشكل خطوة أولية نحو نزع السلاح النووي . غير ان وفدى يتفق مع السفير يوبي وين ، مندوب الصين ، في ان الضمانات الأمنية السلبية ليست سوى تدبير مرحلي ريثما يتحقق نزع السلاح النووي . ولا زالت حكومتي متمسكة برأيها بأنه لا يمكن الحصول على الضمانات الأمنية السلبية المثلى الا عن طريق نزع السلاح النووي — أي الازالة الكاملة للأسلحة النووية .

ان تبادل الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية أمر أساسي لوقف سباق التسلح النووي وتقدم نزع السلاح النووي • ولا يمكن خلق مثل هذه الثقة بين الأمم الا من خلال التحلي بضبط النفس في سلوك الدول انطلاقا من التقيد الصارم والحقيقي بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة • ويتعين تحسين الحالة الأمنية الدولية العامة • ويجب أن نسعى الى تسوية المنازعات بين الدول عن طريق الأمم المتحدة • واذا أمكن الحيلولة دون تحول المنازعات الدولية الى منازعات مسلحة ، فان ذلك سيساعد على خلق الثقة بين الدول وزيادتها ، وبذلك تصبح مهمة نزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووي ، أسهل الى حد ما •

لقد دأبت حكومتي وبلادي على تذكير العالم في السنوات الست والثلاثين الماضية ، كما لو كان العالم بحاجة الى تذكير ، بأن اليابان هي البلد الوحيد الذي عانى من الأسلحة النووية • وأنا شخصيا أميل هذه الأيام ، لاسيما في الذكرى السادسة والثلاثين لقبلة هيروشيما ، الى تغيير تلك الصيغة قليلا لأقول ، بدلا من ان اليابان هي البلد الوحيد ، ان اليابان كانت أول بلد عرف أهوال هذه الأسلحة ، وانه اذا استمر العالم في التصرف على نحو ما يفعل الآن ، فان كثيرا من البلدان الأخرى يمكن أن يصيها ما أصابنا • ولن أتوانى عن ان أنقل الى حكومة اليابان وشعبها المبادرة الأخوية الطيبة التي صدرت عن اللجنة في بداية دورتها هذا الصباح • ويود وفدي أن يفسر هذه المبادرة على انها تؤكد أيضا من جديد تصميمنا على بذل المزيد من الجهود في ميدان نزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووي •

الرئيس : أشكر زميلنا الموقر من وفد اليابان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد أونكلينيكس (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، بما ان الاقتراح الذي أشار اليه تواءم السفير أوكاوا بشأن بروتوكولنا لم يوضع موضع التطبيق بعد ، فسألتزم أنا أيضا بالتقاليد المرعية • وأود بناء على ذلك ، بعد اذ نكم — والتزاما بالترتيب الزمني — أن أتوجه بالخطاب الى سلفكم • ويطيب لي أن أعرب عن تقدير وفدي للأسلوب البالغ البراعة والذكاء والحيوية الذي أدار به زميلنا من الهند دفعة أعمال لجننتنا في الشهر الماضي ، وأعتقد اننا لا بد وأن نكون جميعا ممتنين له لذلك •

ونحن سعداء للغاية اذ نعمل ، في هذا الشهر ، تحت توجيهكم يا سيادة الرئيس • لقد أتيج لنا أن نعرفك منذ أتيت من جاكارتا للانضمام اليها هنا في جنيف ، ونحن جميعا نحس بمشاعر المودة البالغة نحو شخصكم ، وأعتقد انك تستطيع الاعتماد على أكمل التعاون من جانبنا خلال هذا الشهر • ان بلدكم عضو هام في رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، وهو تجمع سياسي نشعر نحوه بتعاطف بالغ ونقدر جهوده للتعاون الاقليمي والدولي ، ومما يبعث على السرور ان نلاحظ انكم قد اضطلعتم بالرئاسة قبيل بضعة أيام من الاحتفال بمناسبة " يوم رابطة دول جنوب شرقي آسيا — اذ انه سيجرى غدا ، اذا ما كانت معلوماتي صحيحة ، ويطيب لي أن أعرب لكم عن تهانئي بهذه المناسبة •

وأود أن أرحب أيضا بوجود السناتور بل ، ونحن جميعا نعرف جيدا اهتمامه بالمناقشات الدولية التي تدور في تلك المباني الجليلة في جنيف • وقد كان في نيتي الحديث في كلمتي اليوم عن موضوعين : البرنامج الشامل لنزع السلاح وحظر الأسلحة الاشعاعية • وفيما يتعلق بالموضوع



الأخير ، كان الوفد البلجيكي يفكر في تقديم اقتراح بشأن عملنا • على ان المشاورات لا تزال ماضية في طريقها ، وقد طلبت الي سلطات بلدى ارجاء هذا الاقتراح الى حين • ومن ثم فان كلمتي التي سألقياها اليوم ستقتصر على موضوع البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وبناء عليه فستكون أقصر مما انتويت - ولهذا السبب فاني أمل ان يشعر زملائي بالامتنان نحوي •

لقد أشرت في كلمتي السابقة التي ألقيتها في الجلسة العامة للجنة بتاريخ ٩ تموز/يوليه الى اهتمام بلدى البالغ بأن يتم ، في الوقت المناسب ، أى قبل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، اعداد البرنامج الشامل لنزع السلاح الذى سيشكل أحد العناصر الرئيسية لتلك الدورة •

ولاريب في ان الفريق العامل المخصص الذى ألفتة لجنتنا بشأن هذه المسألة قد أدى بالفعل بعض الأعمال الأولية الهامة • وأود أن أشكر رئيسيه المتعاقبين ، السيد أدينيغي من نيجيريا والسيد غارسيا - روبليس من المكسيك • على اننا لا ينبغي ان نتجاهل ان العمل الأساسى لم يتم بعد • ويسعدني أن ألاحظ ، بهذا الصدد ، ان اللجنة تجد نفسها الآن في مرحلة اتخاذ القرارات الاجرائية التي ستتيح لنا تكثيف عملنا في هذا المجال • وقد اشتركت بلجيكا مع جمهورية المانيا الاتحادية ، واستراليا ، واليابان ، والمملكة المتحدة في تقديم الوثيقة CD/205 ، التي تعرض بالتفصيل الآراء الرئيسية لهذه الوفود بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح • وقد قدمت جمهورية المانيا الاتحادية هذه الوثيقة كمشروع نص كامل • والحقيقة بيدولي ان من الجوهرى في هذه المرحلة من عملنا ان تتكون لدينا فكرة أوضح عن الهيكل العام للبرنامج •

وكان هدفنا لدى اعداد هذا المشروع تقديم وثيقة واضحة وموجزة ومنطقية • وبهذا يمكن أن يصبح البرنامج الشامل ، فيما أعتقد ، على النحو الذى يتوقعه المجتمع الدولي ، أى صكاً جد يوا بالثقة ييسر المفاوضات في مجال نزع السلاح ، لا تجميعاً أكاديمياً لآرائنا المختلفة •

ويشمل اطار هذا الصك عنصراً دائماً وعنصراً متحركاً •

فالعنصر الدائم يتألف من المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تركز عليها مفاوضات نزع السلاح • ونحن نعتقد انه ، دون أى نوع من الانغال للمبادئ الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، رغم ضآلة تلك المبادئ ، ينبغي للبرنامج الشامل لنزع السلاح ان يحدد بوضوح ودقة المبادئ الأساسية التي ينبغي ان يسترشد بها المتفاوضون في تحديد المراحل المتعاقبة لنزع السلاح • وهذه المبادئ مستمدة من الحاجة الى ضمان أمن الدول في جميع مراحل نزع السلاح من ناحية ، ومن ناحية أخرى العمل على تحقيق الاحترام الدقيق لميثاق الأمم المتحدة بحيث لا تعوق أية أعمال منافية له الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح •

ويشمل العنصر الدائم في الاطار المتعلق بعملية نزع السلاح الى جانب المبادئ التي ذكرتها توما ما يمكن ان أطلق عليه اسم " الطرق " •

وتلك في المقام الأول هي الأولويات المحددة في الوثيقة الختامية، ومن المفهوم ان تلك الأولويات تشكل كلا متماسكا وانه يجب ، فيما يتعلق بفرض المفاوضات ، عدم السماح لأى شيء بأن يعرقل الجهود المبذولة للتوصل الى اتفاقات بشأن مسائل تبدو نتيجتها مشجعة للغاية •

وليس بوسعنا إهمال أى احتمال للتقدم مهما يكن ضئيلا • والحقيقة ان بلجيكا ، اذ تضع ذلك نصب عينيه ، قد ظلت تدافع دائما عن النهج الاقليمي لنزع السلاح • والواقع اننا نعتقد بوجود التماس الحلول الجزئية والتدابير الاقليمية كلما لاحت امكانية للتوفيق بين الآراء التي عبّر عنها المجتمع الدولي •

ونحن نعتقد أيضا انه لا بد للبرنامج الشامل لنزع السلاح ان يوضح ، بالطريقة الملائمة ، أمرا يشكل عنصرا دائما آخر في عملية نزع السلاح ، ألا وهو الحاجة الى اقتراح تدابير نزع السلاح بوسائل ملائمة للتحقق • ومثل هذه الوسائل لن تسهم في خلق الثقة بين الدول فحسب ، بل انها ستساعد أيضا على ضمان أمنها • ولن تتخذ دولة ما تدابير لنزع السلاح ما لم تكن على اقتناع تام بأن مثل هذه التدابير لن تعرض أمنها للخطر • وأخيرا فاننا لا يجب أن نخفل ما يمكن ان ينجم عن ايجاد نظام كاف للتحقق من الاتفاق المبرم من أثر على التفاوض الفعلي بشأن أى تدبير لنزع السلاح •

وبالاضافة الى هذه العناصر الدائمة التي وصفتها توّا ، هناك أيضا جانب متحرك للبرنامج الشامل لنزع السلاح •

وهذا الجانب هو أحد نتائج الطبيعة المتغيرة للظروف — ولا سيما الوضع السياسي والأمني الراهن والمجرى الفعلي لعملية نزع السلاح — تلك الظروف التي تحدد معدل سرعة التفاوض حول تدابير نزع السلاح • ولا يمكن مطالبة الدول باغفال هذه الظروف • وهذا هو السبب في اننا لا نعتقد انه يمكن للدول التعهد باجراء تدبير معين لنزع السلاح في فترة معينة من تنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح • ومن ناحية أخرى فان من الممكن منطقيا توقع تنفيذ البرنامج في اطار سلسلة من المراحل المترابطة ، على ان تحدد كل من هذه المراحل المفاوضات التي ستجرى بشأن تدابير نزع السلاح ، وهذه التدابير نفسها مترابطة على نحو متماسك •

وسيكون من الضروري ان يجرى بالتوازي مع تدابير نزع السلاح الفعلية وخلال كل مرحلة من المراحل ، النص على التفاوض بشأن ما يعرف بالتدابير التبعية وكذلك على اجراء الدراسات التي تساعد على تحسين فرص المفاوضات •

وينبغي أن يكون هدف أول تلك المراحل التي أشرت اليها انتهاء المفاوضات الجارية في الوقت الراهن • وينبغي ان ينظر الى استكمال المفاوضات الذي أشير اليه في أوسع معانيه ، وأن يشمل كل التدابير التي تم بشأنها انجاز وقرار أعمال تحضيرية متقدمة • وتتضمن الوثيقة التي اشتركت بلجيكا في تقديمها قائمة بمثل هذه التدابير •

وقائمة التدابير الأخرى التي ينبغي أن تشكل جزءا من المراحل اللاحقة من البرنامج الشامل لنزع السلاح هي في الواقع بيان بالخطوات التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي للتوصل الى هدف نزع السلاح العام الكامل •

وينبغي صياغة جميع هذه التدابير بطريقة عامة قدر الامكان في البرنامج الشامل • وينبغي ان نتفادى خطرين ، خطر التحديد المفرط ، الذي من شأنه حتما أن يفضي الى التقصير ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، خطر اعطاء المفاوضات تعليمات محددة يمكن أن تثبت انها تؤدي ، في هذه المرحلة ، الى الشلل •

وستلعب الاجتماعات الاستعراضية دورا مهما في تنفيذ البرنامج الشامل • وينبغي لها من ناحية ان تحدد مدى تنفيذ التدابير المخصصة لكل مرحلة • ويمكن لها أن تعلن اتمام المرحلة ، حسب الاقتضاء • كما ان بوسعها ، عند الضرورة ، اعادة تحديد مرحلة ما والمراحل التي تعقبها • وهكذا يمكن ان تؤدي ، اذا روعيت فيها الظروف السائدة في ذلك الوقت ، الى تحديد مضمون المرحلة التالية • ويرى وفدى انه ينبغي لهذه الاجتماعات ان تكون دورية • ولا يعني هذا انها ينبغي بالضرورة ان تكون منتظمة • وفي هذه الحالة أيضا ، ينبغي ان تكون الظروف السائدة هي التي تحدد موعد انعقاد هذه الاجتماعات • ونظرا لتماثل التدابير المتوخاة للبرنامج الشامل لنزع السلاح والتدابير الواردة في برنامج العقد الثاني لنزع السلاح ، فسيكون من المفيد اذا ما أمكن استعراض هاتين المهمتين معا •

ولا يحبذ وفدى ، من جانبه ، تشكيل هيئة جديدة بغرض اجراء عمليات الاستعراض المذكورة • ونحن نعتبر ان هيئات نزع السلاح في الأمم المتحدة يمكنها الاضطلاع بهذه المهمة • وربما يمكن ان يطلب الى هيئة نزع السلاح ، عندما ترى الجمعية العامة ذلك مناسباً ، اجراء استعراض تنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح • وهذا من شأنه عندئذ أن يؤكد الدور الذى سبق ان كلفت به هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في اطار العقد الثاني لنزع السلاح •

وقد سبق ان فسرت سبب اعتقادى بأن البرنامج الشامل لنزع السلاح لا يمكن ان يكون صكاً ملزماً قانوناً • على انه ينبغي ان يكون من المفهوم ان البرنامج الشامل لنزع السلاح نظراً لأهميته ينبغي ان يكون موضع تعهد من الدول باحترام أهدافه ، ومبادئه ، وأولوياته ، وينبغي ان يتضمن اعراباً عن التصميم الثابت للمجتمع الدولي على تنفيذ البرنامج عن طريق التفاوض حول تدابير محددة وقابلة للتحقق من أجل نزع السلاح •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل بلجيكا المحترم لبيانه ، ولللكلمات الطيبة التي وجهها لي وشارته ، الى رابطة دول جنوب شرقي آسيا •

السيد فينكاتسواران (الهند) : السيد الرئيس ، سبق لي وأنا أتخلى عن مقعد الرئاسة في الأسبوع الماضي ان أزعجت لكم تهانئ وفدى الحارة وأطيب أمنياته لنجاحكم في ولاية منصب الرئاسة لهذا الشهر • وحيث انني أتحدث الآن للمرة الأولى في ظل رئاستكم المرموقة فاني أود أن أوجه الشكر لكم ، وكذلك لباقي المندوبين المحترمين ، لللكلمات الطيبة والودية المتعلقة بولايته لرئاسة اللجنة في الشهر الماضي • وأود أيضاً أن أرحب بوجود السفير روث من جمهورية ألمانيا الاتحادية والذى تشرفنا بالاستماع الى كلمته هذا الصباح • ونحن نثق ان وجود السناتور كليون بل من الولايات المتحدة معنا سيمكنه من أن ينقل الى مجلس الشيوخ آراء اللجنة بشأن نزع السلاح التي تشكل فيما أعتقد بنداً رئيسياً في جهود المجتمع الدولي لتحقيق نزع السلاح العام الكامل •

وأنتقل الآن الى موضوع كلمتي اليوم ، ألا وهو البرنامج الشامل لنزع السلاح •

في أوائل الستينات تقدمت عدة بلدان غير منحازة الى جانب الدولتين العظميين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ببرامج مفصلة الى حد ما لتحقيق نزع السلاح العام الكامل فسي ظل مراقبة دولية فعالة • وتوخت هذه البرامج اجراء تخفيضات هائلة وجريئة في جميع أنواع الأسلحة ، على ان تتحقق خلال فترة زمنية محدودة ، أى خلال عقد من الزمان ، أو ما يزيد عنه

قليلا على الأكثر • على ان التقدم خلال السنوات العديدة الماضية في مجال نزع السلاح ، قد اتسم بالتشديد على التدابير الجزئية • وفي أواخر الستينات أخذ هذا النهج الجزئي لنزع السلاح مكانة الصدارة التي كان يحتلها النهج الشامل • وفي الوقت نفسه فان المفاوضات الثنائية والمحدودة بين قلة من الدول قوّضت النهج المتعدد الأطراف وأخذ نجمها يصعد بالتدريج • وأسباب هذا التغيير في التأكيد واضحة بما فيه الكفاية • فقد أتاح التماس التدابير المحدودة لنزع السلاح قدرا أكبر من المرونة والفرصة للتوفيق من الاهتمامات الأمنية المتعارضة في إطار يمكن استشفافه نسبيا لحفنة البلدان المعنية • كذلك أتاح المفاوضات في المحافل الثنائية والمحدودة للدول الأثقل تسليما التماس التوفيق بين مصالحها الوطنية في مناخ منعزل ، الى حد كبير ، عن ضغوط الرأي العام العالمي والحاجة الى ارضاء اهتمامات عدد كبير من الدول ومتطلباتها الأمنية •

وقد حقق هذا التغيير في التأكيد بعض نتائج محدودة خلال عقد السبعينات • ولكن حتى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكروسة لنزع السلاح نفسها سلمت بما يلي :

" يبقى صحيحا ان هذه الاتفاقات لا تتصل الا بتدابير تفرض قيودا محدودة مع استمرار سباق التسلح • ولم تفعل هذه التدابير الجزئية الا القليل من أجل تقريب العالم من هدف نزع السلاح العام الكامل • فمذ أكثر من عقد لم تجر مفاوضات لعقد معاهدة لنزع السلاح العام الكامل • والحاجة الملحة الآن هي ترجمة أحكام هذه الوثيقة الختامية الى اجراءات عملية والمضي قدما على طريق ابرام اتفاقات دولية ملزمة وفعالة في ميدان نزع السلاح " •

ومع مراعاة هذا الحكم الذي اتفقت عليه الآراء بشأن أثر التدابير الجزئية لنزع السلاح ، فنحن نجد ان من الغريب بعض الشيء ان تواصل بعض الوفود الاصرار على ان تتبع ، دون أى تغيير جوهري ، استراتيجية السبعينات هذه التي أصبحت موضع الشبهات • ولن يصبح نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة هدفا صادقا الا بالتماس تدابير نزع السلاح المحدودة والجزئية في نطاق برنامج مقبول عالميا يتضمن المبادئ والأهداف والأولويات المعترف بها تماما في مجال مفاوضات نزع السلاح • وهذه المبادئ والأهداف والأولويات معلنة بجلاء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى وهو ما يجعل من هذه الوثيقة محك الاختبار لعملية نزع السلاح •

ما هي طبيعة البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي يتوقع من لجنة نزع السلاح صياغته ووضع تفاصيله ؟ من ناحية فان الاقتباس الذي استشهدت به توا من الوثيقة الختامية يفضي بنا بطبيعة الحال الى استنتاج ان البرنامج يجرى تصوره في شكل معاهدة • ويبدو ان هناك ما يعزز هذا الرأي ، اذ ان وضع البرنامج قد عهد به بالذات الى الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح • ولو ان البرنامج كان قد أريد به أن يصبح مجرد اطار ارشادي بدون التزامات قانونية وملزمة ، فلماذا كان من الضروري ان يعهد بالمهمة الى لجنة نزع السلاح بدلا من هيئة استشارية مثل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ؟ ان الفقرة ٣٨ من الوثيقة الختامية توضح بما فيه الكفاية ماهية الطابع المتوقع للبرنامج الشامل لنزع السلاح :

"وينبغي ان تجرى مفاوضات حول اتخاذ تدابير جزئية لنزع السلاح ، وذلك في نفس الوقت الذى تجرى فيه مفاوضات بشأن وضع تدابير أكثر شمولاً ، على ان تتبعها مفاوضات تفضي الى معاهدة لنزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة " .

فاذا كان ما نقوم بالتفاوض حوله هو في واقع الأمر معاهدة ، فمن الواضح اذن اننا يجب ان نتفق على أحكام واضحة بشأن بدء نفاذها ، وبشأن تنفيذها ، وآلية استعراضها الدورى ، والاجراء المتعلق بالتعديلات المقبلة لأحكامها . ولن يتلاءم البرنامج الشامل لنزع السلاح مع ما يتوقع منه اذا ما ظل بدء نفاذه وتنفيذ أحكامه غامضين ومرسلين كما تريد هما بعض الدول . ويمكننى أن أشير الى أنه ليسبق حتى الآن أن وضعت أية معاهدة تم التفاوض حولها حتى الآن في مجال الحد من الأسلحة أو نزع السلاح بدون أحكام بالغة التحديد فيما يتعلق ببدء نفاذها والاستعراض الدورى لتنفيذها .

ولعلي أشير الى ان مشروعى المعاهدة المتعلقة بنزع السلاح العام الكامل المؤرخين في ١٩٦٢ والمقدمين من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد وضعا كمجموعة من تدابير نزع السلاح المترابطة التزم الطرفان بتنفيذها خلال فترة تقل عن عشر سنوات . وكان المستهدف تنفيذ أحكام المشروع السوفياتي خلال خمسة أعوام ، على حين كان المفروض تنفيذ المرحلتين الأوليين من مشروع الولايات المتحدة ذى الثلاث مراحل خلال فترة ستة أعوام . وكان كل من مشروعى المعاهدة يتضمن أحكاما بشأن بدء نفاذها وبشأن استعراض تنفيذها . وعلى الرغم من وجود بعض الأحكام المحددة في المشروعين التي يمكن ان تكون التطورات السياسية والتكنولوجية قد تخطتها خلال السنوات الفاصلة ، فمن المؤكد انه لا يمكن لأحد ان يدعي ان أهدافهما وغاياتهما تختلف على أى نحو عما تسعى الى تحقيقه لجنة نزع السلاح في الوقت الراهن . وطابع الوثيقة التي نقوم بالتفاوض بشأنها هو في الأساس نفس طابع مشروعى المعاهدتين المقدمين من الدولتين العظيمين في ١٩٦٢ . واذا لم يكن الأمر كذلك ، واذا كانت بعض الوفود تفضل تجاهل الفقرة ٣٨ من الوثيقة الختامية فمن الأفضل عندئذ احاطتنا علما بذلك الآن على الفور ، حتى لا نهدد وقتنا ثميناً في محاولة التوفيق بين ما لا يقبل التوفيق . ووفدى من ناحية لا يستطيع ان يقر تراجعاً عن أحكام الوثيقة الختامية التي اعتمدها المجتمع الدولي باتفاق الآراء .

فما هي المبادئ التي ينبغي ان يركز عليها البرنامج الشامل لنزع السلاح ؟ هنا أود مرة أخرى أن أركز أساساً على الأحكام الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ولما كانت عملية نزع السلاح تؤثر على المصالح الأمنية الحيوية لجميع الدول ، لذا يجب أن تكون هذه الدول جميعاً معنية بالضرورة وعلى نحو فعال بتدابير الحد من الأسلحة ونزع السلاح وان تسهم في هذه التدابير . ولكل الدول حق الاشتراك في مفاوضات نزع السلاح . ولها الحق في الاشتراك على قدم المساواة في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف التي تؤثر على أمنها الوطني . وفي حين ان نزع السلاح هو من مسؤولية جميع الدول ، الا ان المسؤولية الأساسية عن نزع السلاح النووى تقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية وعليها أيضاً مسؤولية القيام ، الى جانب غيرها من الدول الهامة من الناحية العسكرية ، بوقف سباق التسلح وعكس مساره . وأهم ما في الأمر هو ان اقرار تدابير نزع السلاح ينبغي ان يتم ، وهو الأمر الملائم ، بطريقة منصفة ومتوازنة لضمان حق كل دولة في الأمن وبحيث لا تحصل أى دولة منفردة او مجموعة من الدول على مزايا انفرادية على حساب غيرها . وينبغي ان يكون هدفنا في كل مرحلة هو تحقيق الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى ممكن من الأسلحة والقوات المسلحة . تلك هي

بعض المبادئ الأساسية التي انتخبها من الوثيقة الختامية • وفيما يتعلق بكل فئة من تدابير نزع السلاح ، مثل تلك المتعلقة بنزع السلاح النووي أو إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي ، فستكون هناك بطبيعة الحال مبادئ أكثر تحديدا تحكم التفاوض حول هذه التدابير وتنفيذها • ويمكن أيضا أن نجد تلك المبادئ المحددة في الوثيقة الختامية •

وأود أن أنتقل إلى الأولويات في مجال مفاوضات نزع السلاح • فالفقرة ٤٥ من الوثيقة الختامية تنص بصفة قاطعة على ما يلي " تكون الأولويات في مفاوضات نزع السلاح ما يلي : الأسلحة النووية ؛ والأسلحة التدمير الشامل الأخرى بما فيها الأسلحة الكيميائية ؛ والأسلحة التقليدية ، بما فيها تلك التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ؛ وتخفيض القوات المسلحة " • وفي حين أنه ليس محظورا على الدول إجراء مفاوضات بشأن جميع بنود الأولوية في وقت واحد ، إلا أن ذلك لا ينطوي بالتأكيد على أنه يجوز عكس ترتيب الأولويات أو إهمالها في لجنة نزع السلاح ، التي هي في نهاية المطاف الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح • ومن الأوضاع التي تدعو للأسف أن نشاهد بعض الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية وهي ترفض السماح للجنة نزع السلاح بإجراء مفاوضات بشأن المسائل النووية والحد من الصلاحيات فيما يتعلق بالمفاوضات المعنية بالأسلحة الكيميائية ، في الوقت الذي لا تسجل فيه هذه الدول سوى تقدم ضئيل أو معدوم في مفاوضاتها الثنائية والإقليمية المحدودة بشأن هذه المسائل • وهناك تشديد في الوثيقة الختامية من أولها إلى آخرها على التفاوض العاجل على تدابير لنزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية • ومن المسلم به على نطاق عالمي " أن الهدف العاجل هو القضاء على خطر اشتعال حرب نووية ، وتنفيذ تدابير لا يقف سباق التسليح وعكس اتجاهه ، وتمهيد السبيل أمام تحقيق سلم دائم " • ومع ذلك فهناك في المفاوضات المتعلقة بالبرنامج الشامل لنزع السلاح أحجام يدعو للعجب عن إيلاء التدابير المتعلقة بنزع السلاح ، ولا سيما تدابير منع نشوب الحرب النووية ، ما هي أهل له من أولوية سبق أن نصت عليها في الواقع الوثيقة الختامية باتفاق الآراء • وكان المرء يسمع في بعض الأحيان حجة مفادها أن التدابير الكفيلة بتجنب استخدام الأسلحة النووية ينبغي ألا تطبق في المرحلة الأولى من البرنامج الشامل لنزع السلاح فحسب ، وإنما ينبغي أن تكون هدفا مستمرا خلال المراحل اللاحقة حيث أنه من المحتمل أنها لن توضع موضع التنفيذ حتى يتحقق جزء كبير من نزع السلاح النووي • وقد أشارت الوثيقة الختامية في الفقرة ٥٨ ، إلى هذه التدابير في سياق الهدف المهيمن والملح المتعلق بكفالة " عدم تعريض بقاء الإنسانية للخطر " • وكنا نتوقع ، بعد أن اتفقنا على حيوية هذه التدابير لبقاء الجنس البشري ، أن تحتل هذه التدابير مكانها دون لبس أو غموض في أولى وأول مراحل البرنامج الشامل لنزع السلاح • وأنه لمقياس لجوء عدم الواقعية الذي يعاني منه عملنا في هذه اللجنة انثمة محاولات تبذل لتتحية مثل هذا المنطق البسيط جانبا تحت غطاء المصالح الأمنية الوطنية أو التعاهدية •

وقد حدث خلال الاجتماع الأخير للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، ثم خلال المفاوضات المتعلقة بوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح ، أن شاهدنا اتجاهها يدعو للقلق يجعل التقدم في مفاوضات نزع السلاح رهنا بالتحسن في الوضع الدولي ، وزيادة الثقة بين الدول ، والتوصل مسبقا إلى اتفاق بشأن تدابير التحقق والمراقبة • وعلى سبيل المثال فإن الوثيقة CD/198 المقدمة باسم مجموعة من الدول الغربية تؤكد أن تدابير بناء الثقة " شرط مسبق لازم لتكامل بالنجاح " مفاوضات نزع السلاح • وتسعى الوثيقة ذاتها أيضا إلى

ان توازن بين تدابير التحقق والمراقبة وبين تطور الثقة بين البلدان • وهذا رأى متحيز • وأود ان أستري الانتباه بصفة خاصة الى الفقرة ٢٤ من الوثيقة الختامية التي تنص على ما يلي :

" ان نزع السلاح ، وتخفيف حدة التوتر الدولي ، واحترام حق تقرير المصير ، والحق في الاستقلال الوطني ، والتسوية السلمية للمنازعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، أمور يرتبط الواحد منها بالآخر ارتباطا مباشرا • وللتقدم في أى من هذه الميادين أثر يعود بالفائدة عليها جميعا ، كما ان للفشل في أى منها آثاره السلبية على بقيتها " •

والواقع ان الفقرات القليلة الأولى من الوثيقة الختامية تبدو وكأنها تؤكد ان تراكم الأسلحة وعدم تحقيق تقدم في نزع السلاح هما اللذان يشكلان الخطر الحقيقي على السلم والأمن الدوليين ويهدران الثقة بين البلدان • ومن ثم فان الفقرة ١١ تنص في جزء منها على ما يلي :

" ولا تساعد زيادة الأسلحة ، وخاصة الأسلحة النووية ، على تعزيز الأمن الدولي ، بل هي على العكس توهمه • والمخزونات الضخمة والتعزيز الهائل للأسلحة والقوات المسلحة والتنافس على ادخال تحسينات نوعية على الأسلحة من جميع الأنواع ، التي تحول لها الموارد العلمية والمنجزات التكنولوجية ، تشكل جميعا تهديدات للسلم لا يمكن التكهن بنتائجها • وهذه الحالة هي انعكاس للتوترات الدولية ومدعاة لتفاقمها في آن واحد ، كما انها تزيد من حدة المنازعات القائمة في مناطق شتى من العالم ، وتعيق عملية الانفراج ، وتعمل على استفحال الخلافات بين الأحلاف العسكرية المتعارضة ، وتعرض أمن جميع الدول للخطر ، وتزيد الشعور بانعدام الأمن بين الدول بما فيها الدول اللانووية ، وتزيد من خطر نشوب حرب نووية " •

ولا يمكن ان يتخذ من تفاقم التوترات الدولية ذريعة او تبرير لعدم احراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح • فهذه التوترات هي في ذاتها من أعراض ما يجرى من تكديس للأسلحة دون تراجع ، ولا سيما بين الدول العظمى • وجعل نزع السلاح مشروطا بتحسين المناخ الدولي أمر يشبه الى حد كبير وضع العربة أمام الحصان •

وبالمثل ، ففي حين ان من الصحيح انه يمكن للتدابير الملائمة للتحقق ان تسهم في توفير الثقة بين الدول ، الا ان التحقق لا يمكن ان يكون بديلا لعلاقات الثقة المتبادلة بين الدول • فان الدول العظمى على الرغم من سبل التحقق الفعالة الواغلة المتوفرة لديها ، تتهمك بهمة في عملية حشد لم يسبق لها مثيل للأسلحة النووية والتقليدية • وبلاضافة الى ذلك فان اولئك الذين يؤكدون تأكيدا كبيرا على التحقق لا بد انهم لاحظوا ان سبل المراقبة الأكثر تشددا والأكثر توغلا على ما يقال هي ، من الناحية التاريخية ، مقبولة بقدر أكبر في فترة العلاقات الطيبة نسبيا بين الدول العظمى وحلفائها عنها في فترات أخرى • والمطالب الأخيرة لتوفير تحقق أكثر تشددا ما هي الا انعكاس للتدهور في العلاقات بين الدول العظمى والأحلاف العسكرية المتعارضة ، وأسباب ذلك لا تتصل الا قليلا ، ان كانت هناك أى صلة ، بعملية التحقق الحقيقية •

وفي حين اننا نسلم بأهمية التحقق فاننا نود ان نلح ، لهذا السبب ، على ضرورة الاستمرار في اعتناق منظور صحيح • وسيقدم وفدى قريبا ورقة عمل الى الأمانة بشأن مسألة التحقق ، وسيجرى تعميمها على الأعضاء وستكون ، فيما نثق ، مفيدة لكل من يعينهم الأمر •

وأود أن أقدم ، في الختام ، بعض الآراء بصدد التدابير التي ستدرج في البرنامج الشامل لنزع السلاح . لقد تصورت الوثيقة الختامية البرنامج الشامل لنزع السلاح باعتباره برنامجاً يضم " جميع التدابير التي يعتقد انها مستنوية لضمان تحقيق غاية نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة في عالم يسوده السلم والأمن الدوليان ويتعزز ويتوطد فيه النظام الاقتصادي الدولي الجديد " .

وقد كانت عناصر البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي وضعته هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في ١٩٧٩ تتصور البرنامج باعتباره اطاراً يمكن في نطاقه اجراء مفاوضات على أوسعدة متعددة الأطراف وثنائية واقليمية بشأن تدابير محددة لنزع السلاح . ولم تقدم هيئة نزع السلاح نفسها سوى خطوط عريضة للبرنامج . وتركت للجنة نزع السلاح مهمة وضع تفاصيل تلك الخطوط العريضة واكسابها شكلاً . ولو كان هدف العمل الذي نضطلع به هنا يقتصر على الالتزام الدقيق بالصياغات الواردة في مشروع " عناصر " هيئة نزع السلاح او حتى على استخراج صياغات من برنامج العمل الوارد في الوثيقة الختامية ، وهو ما يبدو ان بعض الوفود تقترحه من خلال المواقف التي اتخذتها في الفريق العامل المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، فاننا نتساءل عندئذ عما اذا كنا نضيع وقتاً ثميناً يمكن استخدامه لاجراء مفاوضات بشأن مسائل أسبق في الالحاح والأولوية ، مثل نزع السلاح النووي . ونحن ، من جانبنا ، ننظر الى البرنامج الشامل لنزع السلاح باعتباره يمضي شوطاً أبعد من برنامج العمل الوارد في الوثيقة الختامية . وبناءً عليه يجب ان يتضمن مشروع المعاهدة الذي ستسفر عنه مفاوضاتنا تدابير مفصلة ومحددة لنزع السلاح يتم تنفيذها بصورة عملية تتماشى مع أهدافنا ومبادئنا وأولوياتنا في مجال نزع السلاح كما سبق وأيدها المجتمع الدولي . على ان التوصيات البناءة التي تقدمت بها مجموعة الـ ٢١ فيما يتعلق بمثل هذه التدابير المحددة ، سواء في مجال نزع السلاح النووي او نزع السلاح التقليدي ، قد قوبلت باستجابة تتحو الى الخرابة والسلبية من جانب الدول العظمى وبعض حلفائها مفادها ان هذه التوصيات " محددة أكثر من اللازم " في طابعها . وطرحنا بعض الدوائر موقفاً يتعذر الدفاع عنه تماماً يقضي بأنه لا بد وأن يترك لمن يعنيه الموضوع مباشرة أمر التدابير المحددة التي يجرى التفاوض حولها في اطار كل فئة من بنود نزع السلاح . وفي هذه الحالة فلا بد وأن يكفي لا لتماس هدف نزع السلاح العام والكامل اما مشروع العناصر الذي وضعته هيئة نزع السلاح او الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكروسة لنزع السلاح . فهل ينبغي للجنة نزع السلاح اذن ان تبلغ الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المعنية بنزع السلاح بأنها عاجزة عن المضي الى ما هو أبعد من الوثيقة الختامية التي اعتمدها الدورة الاستثنائية الأولى ؟ واذا لم تكن عازمين على انجاز ما هو مطلوب منا ، فهل يجوز لنا ان نتظاهر بأننا منهمكون في وضع برنامج شامل لنزع السلاح يتضمن تدابير محددة لنزع السلاح في نفس الوقت الذي يبدو فيه ان عدداً من الدول من بينها الدول العظمى ، لا يتوفر لديها الا قدر ضئيل من النية في قبول أي التزامات محددة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي او التقليدي على حد سواء ؟ واذا كان ينبغي ان نترك للدول المشتركة في المفاوضات وحدها أمر تحديد التدابير المحددة ، فلماذا يكون هناك برنامج شامل لنزع السلاح أصلاً ؟ والجواب هو ان الأهداف والمبادئ والأولويات في مجال نزع السلاح معروفة جيداً من قبل . وقد سبق ان وضعت الخطوط العريضة للفئات الرئيسية من تدابير نزع السلاح في الاعلانات التي أعدتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، وهي الاعلانات التي تستند الى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى . والأمر كما نراه ان وضع التدابير المختلفة لنزع السلاح هو الذي يحتاج الى مفاوضات مكثفة حتى يتم



تحويل هذه الخطوط العريضة الى سلسلة من الالتزامات المحددة جيدا والمترابطة من جانب الدول المشتركة في معاهدة متعددة الأطراف يتم التقييد بها عالميا • واذ لم يكن هذا ما نعمل من أجله حقا ، فقد يكون بوسعنا عندئذ ان نعترف بعجزنا عن الوفاء بالولاية الخطيرة التي عهدت بها الينا الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى •

وفي ختام كلمتي يود وفدى ان يشيد مخلصا بالأسلوب الدقيق والدؤوب الذي قاد به الرئيس المحترم للفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، السفير فارسياروبليس ، عملية المفاوضات بشأن هذه الوثيقة المهمة منذ اللحظة الأولى ، وحتى تكمل بالنجاح فيما نأمل • على انه بينما اكتمل البحث الأولي للتدابير التي ستدرج في البرنامج الشامل لنزع السلاح ، في اطار مرحلة أولى افتراضية ، فان القضايا الأكثر أهمية مثل تلك التي تناولتها اليوم تحتاج الى المناقشة وتقليب الرأي في أسرع وقت • ومن الواضح ان مفاوضات بشأن الصياغات المحددة لمختلف التدابير ستتأثر باتفاقنا ، أو بعدم اتفاقنا بشأن طبيعة البرنامج الشامل لنزع السلاح وعلاقته بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى وتشير المناقشات التي جرت في الفريق العامل حتى الآن الى انه قد يكون من الصعب ان نذهب الى ما هو أبعد من العبارات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى • وربما يرجع هذا الى عدم وضوح الرأي لدى بعض الوفود فيما يتعلق بطبيعة البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي نشترك جميعا في التفاوض حوله • وفي مثل هذا الوضع فمن الطبيعي تماما ان نسعى للاستقرار على أرضية مألوفة • ولكن ولا يتناهي توسيع نطاق هذه الأرضية وكلما بادرنا الى توضيح آرائنا بشأن طبيعة ومحتويات البرنامج الشامل لنزع السلاح كلما تحسنت فرص تمكننا من الذهاب الى الدورة الاستثنائية الثانية المعنية بنزع السلاح بوثيقة جديدة بنا وبالثقة التي خلعتها المجتمع الدولي بأسره على لجنة نزع السلاح •

الرئيس : أشكر ممثل الهند الموقر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي تفضل بتوجيهها الى الرئاسة • ونظرا لأنه كان آخر متكلم في قائمة المتكلمين التي أمامي فاننا نكون قد اختتمنا قائمة اليوم • هل هناك أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة ؟ لقد قامت الأمانة اليوم ، بناء على طلبي ، بتعميم جدول زمني للاجتماعات التي يتعين أن تعقد لها لجنة نزع السلاح وهيئاتها الفرعية خلال الأسبوع من ١٠ الى ١٤ آب/اغسطس • وفي هذا الصدد ، أرغب في ابلاغ اللجنة بأني اضطلعت ، وفقا للمادة ٤٤ من النظام الداخلي باعداد الجزء الأول من مشروع تقرير اللجنة الى الجمعية العامة بالاستعانة بأمين اللجنة والممثل الشخصي للأمين العام ، وسيتاح لجميع الأعضاء في صناديق الوفود غدا ، بعد الظهر فيما يتعلق بالنص الانكليزي وبعد الساعة ١٧/٠٠ باللغات الأخرى • ونظرا لأن الجزء الأول من التقرير يتناول بصورة رئيسية الجوانب التقنية ، أرجو ان يمكن الشروع في قراءة أولى في جلسة غير رسمية بعد ظهر الاثنين • وفي هذا الصدد ، تم النص في الجدول الزمني على ان ينظر في الجلسة في مشروع بيان من الرئيس اقترحه وفد باكستان بشأن آثار الهجوم العسكري الاسرائيلي على تموزه ، اذا كان الأعضاء على استعداد للقيام بذلك •

وقد أجريت ، فيما يتعلق بفقرات التقرير المتعلقة بمضمون البنود ١ و ٢ و ٥ من جدول الأعمال ، مشاورات مع منسقي مختلف المجموعات والوفود الأخرى بخية وضع طرق مرنة وعملية لتناولها • ورجوت من الأمانة ان تزودنا بنصوص يمكن الاستناد اليها في النظر فيها • ووجدت خلال مشاوراتي ان الأعضاء موافقون على هذا النهج •

ونظرا لأننا نقرب من موعد اختتام أعمال اللجنة ، فإن الأنشطة تتم في الأفرقة العاملة بصورة مكثفة بوجه خاص ، وستلاحظون اننا نحاول تلبية اهتمامات رؤسائها في سياق الجدول الزمني . وقد يكون ما يوفره هذا الجدول غير كاف ولكن لا غنى لنا في هذه المرحلة عن الاستفادة من وقتنا بصورة تامة وأنا على ثقة من أن الأعضاء يدركون انه ينبغي ان نضطلع بالعمل بطريقة غير تقليدية بخية اكمله في الموعد الختامي الذي قرره اللجنة .

وبصدد الجدول الزمني أيضا ، يمكن ان لاحظ ان أعمال فريق الصياغة الذي يتناول المقترحات المتعلقة بتحسين وزيادة فعالية اضطلاع اللجنة بأعمالها تحقق تقدما كبيرا برئاسة السفير فينكاتسواران الحكيمه ، ومن ثم أعترم عرض التوصيات على اللجنة في مرحلة مناسبة ، ربما في الأسبوع القادم . وسأكون على اتصال برئيس فريق الصياغة بخية ضمان النظر في هذه التوصيات على النحو المناسب .

وإذا لم يكن هناك اعتراض ، فسأعتبر ان اللجنة على استعداد لقبول الجدول الزمني الذي لا يمثل ، كالمعتاد ، سوى مؤشر ويمكن تعديله خلال اضطلاعنا بالعمل . أعطي الكلمة لممثل يوغوسلافيا الموقر .

السيد برانكوفيتش (يوغوسلافيا) : السيد الرئيس ، أشاطرك تماما ما أعربت عنه من وجهات النظر بأننا نقرب من اختتام أعمال اللجنة وانه ينبغي ان نستخدم كل الوقت المتوفر بالطريقة التي نراها مناسبة . بيد اني أرى ان الساعة العاشرة من صباح الاثنين ، في البرنامج الذي اقترحتموه ، ليس فيها ما يشغلها ومن رأيي انه ينبغي ان نحاول بقدر الامكان الاستفادة من هذا الوقت فيما يتعلق بأعمال الأفرقة العاملة . وفي نفس الوقت أرى ان من المقرر عقد جلستي فريقين عاملين مختلفين يوم الجمعة الموافق ١٤ آب / أغسطس . ولا أرى ضرورة للدخول في تفاصيل أسباب حاجة الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح الى كل الوقت المتوفر لا كمال أعماله ولكني اقترح دون أن يخرب هذا عن البال ان نخصص كامل يوم الجمعة صباحا وبعد الظهر للفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح لأننا ندرك ان هذا الفريق العامل وحده من الأفرقة ذات الأعباء الكبيرة هو الذي طلب اليه ان يستكمل أعماله حتى مساء الجمعة . ونرى في نفس الوقت انه ينبغي ان يخصص وقت لاجتماع الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية صباح الاثنين . وستعقد غدا جلسة للفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية للشروع في مناقشة التقرير ونرى انه ينبغي ان نواصل العمل صباح الاثنين برجاء اكمله يوم الأربعاء ، حسبما هو مقرر ، بين الساعة ٩/٠٠ والساعة ١١/٠٠ .

الرئيس : تم ابلاغي بأن رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية غير مستعد الى الآن لعقد جلسة صباح الاثنين ومن هنا تقرر ما هو مبدئي في مشروع البرنامج . وأرجو ان تأخذوا هذا في الحسبان فيما يتعلق باقتراحكم .

السيد برانكوفيتش (يوغوسلافيا) : لا أعلم اذا كان رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية على استعداد لعقد هذه الجلسة ولكن ما أفكر فيه هو بالأحرى ما اذا كان التقرير متيسرا وما اذا كان الفريق العامل على استعداد للنظر فيه . واذا كنا سنشرع في مناقشة التقرير غدا ، أي صباح الجمعة ، وأرى ان ورقة العمل رقم ٢٤ معروضة علينا الآن ، فاني لا أرى سببا لعدم الاستفادة من صباح الاثنين فيما يتعلق بهذا الفريق العامل أيضا .

الرئيس : الأفضل ان نطلب رأى رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة  
الاشعاعية كما يبين أسباب عدم امكان عقد الفريق يوم الاثنين •

السيد كومفيس (هنغاريا) : أود ، بصفتي رئيس الفريق العامل المخصص  
للأسلحة الاشعاعية ان أبين ما يلي بصدد الاقتراح المقدم من زميلنا الموقر من يوغوسلافيا •  
سيضطلع الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية غدا بالقراءة الأولى لمشروع التقرير بشأن  
أعماله • وأنا على ثقة من انه سيتم تقديم عدد من المقترحات والملاحظات التي يتعين أخذها في  
الحسبان في الاضطلاع بالمزيد من اعداد وتحسين مشروع التقرير • ولهذا الغرض ، وبغية تقديم  
نص جديد لمشروع التقرير ، فان من الواضح تماما ان الوقت بين صباح الجمعة ويوم الاثنين قصير  
جدا • ولهذا طلبت بالفعل عقد جلسة اضافية للفريق العامل يوم الأربعاء من شأنها في رأيي  
ان تقرنا الى حد كبير من اكمال التقرير الذى يمكن اعتماده يوم الجمعة ١٤ آب/اغسطس • وعليه ،  
أرجو من زميلي اليوغوسلافي وكذلك زملائي تقرير هذا الشأن •

الرئيس : أشكر زميلنا الموقر من هنغاريا على بيانه وأرجو ان يكون هذا مقبولا  
لدى اللجنة •

السيد تشيارابيكو (ايطاليا) : السيد الرئيس ، لا يود في الجدول الزمني المبين  
في الورقة غير الرسمية التي تم توزيعها سوى جلسة واحدة للفريق العامل المخصص لضمانات الأمن  
السلبية • وستعقد هذه الجلسة يوم الثلاثاء بعد الظهر كالمعتاد • وأرجو ، بل وأثق ، ان يمكن  
اعتماد تقرير الفريق في الجلسة • بيد اني غير متأكد من انه يتعين ان استرعي اهتمامكم الى  
الضرورة المحتملة لعقد جلسة أخرى لهذا الفريق في اليوم التالي أى يوم الأربعاء او حتى يوم  
الخميس • وعليه أرى انه لا غنى عن توفير امكانية عقد جلسة أخرى لهذا الفريق • وأكرر القول بانى  
أرجو فعلا ألا يكون هذا ضروريا ولكن لا يمكنني استبعاد هذه الامكانية •

الرئيس : أرى انه يتعين ان نتروى ولكني أحيط علما بالبيان الذى ألقاه  
رئيس الفريق العامل المخصص لضمانات الأمن •

السيد ساران (الهند) : أرجو ان ينص في الجدول الزمني للأسبوع القادم  
والأسبوع الذى يليه على السواء على فترة مسائية كاملة على الأقل بدون جلسات لا عطاء الوفود فرصة  
لتناول القدر الكبير من الوثائق التي يتعين ان تنظر فيها ، فيما يتعلق بالأفرقة العاملة واللجنة  
على السواء • وأرى انه من الصعب للغاية على وفد صغير مثل وفدى ان يطلع بالعمل اذا كان من  
المحتم ان يعمل كل يوم من أيام الأسبوع من الساعة ٩/٠٠ صباحا الى الساعة ٨/٠٠ مساء تقريبا •  
وعليه ، أرجو يا سيدى الرئيس ، وعن طريقكم أوجه رجائي الى مختلف رؤساء الأفرقة العاملة  
المخصصة ، ان تراعى مشاكل الوفود الصغيرة وان يتاح بعض الوقت على الأقل خلال الأسبوع كيما  
تتمكن الوفود من تناول وبحث الوثائق التي يتم توفيرها لنا •

الرئيس : نحيط علما بطلب زميلنا الموقر من الهند •

السيد فارثيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، أود أن أدلي  
بملاحظتين اثنتين • الأولى انه يسر وفدى عدم وضع مخططات لعقد جلسة للجنة أو لأفرقتها  
العامة صباح يوم الاثنين • وبسرنا هذا لأنه اتفق في الجلسة الأسبوعية لفريق ال ٢١ الذى عقد  
أمس على ان من المفيد ان تعقد جلسة أخرى صباح يوم الاثنين القادم • والسبب الوحيد لعدم

اتخاذ مقرر نهائي بشأن المسألة انه كان من الممكن أنئذ ان يجتمع الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية وما من ريب في اننا لا نرغب في منافسته • ونظرا لأنه ليس هناك الآن جلسة لفريق الأسلحة الاشعاعية ، فاني على ثقة من ان ممثل يوغوسلافيا الموقر سيوافقني على انه يمكن الاستفادة من صباح يوم الاثنين لعقد جلسة لفريق ال ٢١ • وتتعلق ملاحظتي الثانية بالجلسات المقرر عقدها للفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح • وقد بينت الأمانة انه سيتم توزيع مشروع تقرير هذا الفريق يوم الاثنين القادم • ولا أرى انه سيكون ثمة اختلاف كبير حول محتوياته : فهو يشتمل على سرد موضوعي لما تم الاضطلاع به • وأرجو ان يكون بوسعنا النظر في التقرير واعتماده في الجلستين المقرر حاليا عقدهما في برنامج العمل ، أي في جلسة من المقرر عقدها بعد ظهر يوم الخميس والأخرى بعد ظهر يوم الجمعة • بيد انه اذا تبين ان توقعاتي خاطئة ، فانه يمكننا عقد جلسة ليلية يوم الجمعة الموافق ١٤ آب/اغسطس •

الرئيس : أرجو ، مع الممثل الموقر ، ان يمكن اكمال أعمال الفريق العامل المخصص برئاسته في الجلستين المقرر عقدهما يوم الخميس ويوم الجمعة وان يتمكن أيضا من تلافي العمل الليلي يوم الجمعة الموافق الرابع عشر من آب/اغسطس • هل هناك متكلمون آخرون يرغبون في أخذ الكلمة ؟ واذا لم يكن ، فاني أرغب في ان أعلن قبل رفع الجلسة ان فريق الصياغة بشأن الأسلحة الاشعاعية سيجتمع في الحجرة 108-C بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٠٠ • وسيتم عقد الجلسة العامة القادمة يوم الثلاثاء ، الموافق ١١ آب/اغسطس ١٩٨١ • رفعت الجلسة •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥